الفساد السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وسبل مكافحته

The political corruption in Iraq after 2003 and ways to struggle it

ا.م. د. بدرية صالح عبد الله
جامعة بغداد /مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
D.r. Badria Saleh Abdullah
University of Baghdad/ Center for Strategic and International Studies

الملخص :

شهد العراق بعد التغيير السياسي في عام ٢٠٠٣ ظواهر عديدة ابرزها ظاهرة الفساد بشكل عام والتي تشمل الفساد السياسي والإداري والاقتصادي والاجتماعي وأخطرها الفساد السياسي ، وذلك لان الفساد السياسي يمارس من قبل اشخاص متنفذين ومسئولين يتحكمون بمواقع مهمة ومؤثرة في السلطة السياسية ، وحيث تتم عمليات الفساد من خلال شبكة مصالح متبادلة ومنظمة وأصبحت ظاهرة متفشية في معظم مؤسسات الدولة وتأثيرها السلبي ينعكس على المنظومة الامنية والتنموية ولجميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مما يؤدي الى عجز الدولة وضعف قدرتها على مجابهة التحديات والتأسيس لبناء الدولة ، ولمكافحة الفساد السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ يجب العمل على توافر الاليات و الادوات لتفعيل دور الدولة ومؤسساتها في مكافحة الفساد ومنها وضع استراتيجية اصلاحية وطنية شاملة .

الكلمات المفتاحية:الفساد السياسي ،سبل مكافحته

Abstrac:

After the political change in 2003, Iraq witnessed many phenomena, the most prominent of which is the phenomenon of corruption in general, which it includes (political,administrative,economic, and social corruption), and the most dangerous of which is political corruption, because political corruption is practiced by influential and responsible persons who control important and influential sites in political power, and where corruption processes are carried out through A

network of reciprocal and organized interests that has become a widespread phenomenon in most state institutions, and its negative impact is reflected in the security and development system and in all (political,economic,and social) fields, which leads to the state's impotence and weak ability to challenges and the establishment of state building. To struggle political corruption in Iraq after the year 2003, it is necessary to work on the availability of mechanisms. And the tools to activate the role of the state and its institutions in struggling corruption, including the development of a comprehensive national reform strategy.

Keywords: political corruption, ways to combat it

المقدمة :

شهد العراق بعد التغيير السياسي في عام ٢٠٠٣ ظواهر عديدة ابرزها ظاهرة الفساد بشكل عام اي تشمل الفساد السياسي والإداري والاقتصادي والاجتماعي وأخطرها الفساد السياسي ، وذلك لان الفساد السياسي يمارس من قبل اشخاص متنفذين ومسئولين يتحكمون بمواقع مهمة ومؤثرة في السلطة السياسية ، وحيث تتم عمليات الفساد من خلال شبكة مصالح متبادلة ومنظمة وأصبحت ظاهرة متفشية في معظم مؤسسات الدولة وتأثيرها السلبي ينعكس على المنظومة الامنية والتنموية ولجميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مما يؤدي الى عجز الدولة وضعف قدرتها على مجابهة التحديات والتأسيس لبناء الدولة ، لاسيما وان هناك بعض الحالات التي تم الكشف عنها ولم تتخذ اي رادع قانوني بحق المرتكبين بسبب الحصانة والحماية التي توفرها الجهات المسؤولية لديها سلطة على بعض اعضائها الفاسدين ، تتطلب مكافحة الفساد السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ رؤية شاملة (قانونية ، سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية ، وثقافية) الى جانب ذلك تعزيز دور النزاهة والمساءلة والشفافية و تفعيل المؤسسات الرقابية.

هدف البحث : دراسة ظاهرة الفساد السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ والوقوف على بعض أسبابها وطرح الحلول المناسبة للحد منها .

اشكالية البحث : لقد انتشر الفساد بكافة انواعه السياسي والإداري والمالي والاقتصادي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ وعلى جميع المؤسسات الحكومية والوزارات وأجهزة الجيش والشرطة والقوات الامنية مما يشكل تهديد لمستقبل بناء الدولة على الرغم من وجود تشريعات قانونية ومؤسسات رقابية ، لذلك في هذا البحث محاولة للإجابة على التساؤلات التالية :

- ما هي اساب الفساد السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ .
- ما هي تأثيرات الفساد السياسي على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية .

- ما هي الادوات والآليات لمكافحة الفساد السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣

.

فرضية البحث : ان الفساد السياسي انتشر بشكل لافت للنظر بعد التغيير السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ وشمل جميع مفاصل الدولة.

وقد جاء تقسيم البحث الى : المقدمة ، المبحث الاول : الفساد السياسي اطار مفاهيمي ، المبحث الثاني : اسباب الفساد السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، المبحث الثالث : تداعيات الفساد السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مبحث الرابع : اليات مكافحة الفساد السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ .

I .المبحث الاول

الفساد السياسي اطار مفاهيمي

ان ظاهرة الفساد ظاهرة قديمة قدم المجتمعات الانسانية ، ارتبط وجودها مع الانظمة السياسية والتنظيم السياسي ، ولا تقتصر على شعب دون اخر او دولة معينة دون اخرى او ثقافة معينة دون اخرى ، ولكنها تتفاوت من حيث الحجم والدرجة بين مجتمع وآخر ، وأن الفساد موجود في معظم المجتمعات ألا ان البيئة التي تظهر فيها بعض انواع الانظمة السياسية كالأنظمة الاستبدادية والدكتاتورية هي التي تشجع على ظهور ظاهرة الفساد اكثر من الانظمة الديمقراطية التي تقوم على اساس احترام حقوق الانسان والحريات العامة وعلى الشفافية والمسائلة وسيادة القانون .

I.أ. المطلب الاول

تعريف الفساد

اولا: الفساد لغة

الفساد في اللغة هو ضد الصلح و الفساد لغة البطلان فيقال فسد الشيء اي بطل او اضمحل بمعنى صار فيه عطب او تلف ما او خرج الشيء عن اعتداله لذا يأتي المفهوم اللغوي للفساد على عدة معاني بحسب موقعه وفي القران الكريم و التعريف العام لمفهوم الفساد عربيا بأنه اللهو واللعب واخذ المال ظلما من دون وجه حق مما يجعل تلك التعابير المتعددة .

و في القران الكريم ذكر الفساد على عدة معاني بحسب موقعه وفي عدة ايات تضمنت شتى انواع الفساد ففي طاعة الله و عصيان مشيئته طاعة الله كما في قوله تعالى " وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالو انما نحن مصلحون " [١] ، و الفساد

[١] سورة البقرة ، الاية (١١) .

يعني الهلاك في قوله تعالى " لتفسدن في الارض مرتين "[٢] ، والفساد يعني الخراب و الظلم و الجور كما في قوله تعالى " اذا تولى سعى في الارض ليفسد فيها " [٣] ، ويأتي الفساد بمعنى خربوها كما في قوله تعالى " ان الملوك اذا دخلوا قرية افسدوها "[٤] .

ولقد تناولت المعاجم العربية (المنجد) في اللغة حيث فسر الفساد : فسد ، فسادا ، فسود ، ضد كلمة صلح وهو يعني اللهو ، مفساد ، المفسدة ومصدر الفساد او سببه [٥] .

اما حاجب لسان العرب فقد تناوله في مادة (ف . س . د) فسد = فساد ، ضد الاصلاح ، فسد ، يفسد ، مفسد ، فسادا ، فسودا ، وهو فاسد وفسيد فيهما ولا يقال الفسد وأفسدته انا [٦] .

ثانيا: الفساد اصطلاحا

الفساد ظاهرة عالمية تهد الشعوب وتعرقل سيرتها التنموية وتعطل الياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتكرس حالة الفقر والانقسام والتخلف وعدم الاحساس بالمواطنة والحقيقة هنا ما من ظاهرة تشابكت فيها الابعاد الاقتصادية والاجتماعية و السياسية مثل الفساد ونظرا لطبيعته المعقدة لظاهرة الفساد جعلت منه صعب الاتفاق على تعريف واحد . حيث من وجهة النظر السياسية الذي يربط علاقة الفساد بشرعية الحكم ونماذج القوى السياسية ودور منظمات المجتمع المدني . ومن وجهة النظر الاقتصادية يبحث في العلاقة ما بين الاستثمار والتنمية الاقتصادية من جهة ونوعية المؤسسات الحكومية من جهة اخرى . ومن وجهة النظر الاجتماعية يركز الفساد في العلاقة الاجتماعية وتتمثل في انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي فيما يرتبط بالمصلحة العامة .

وكما ان ظاهرة الفساد قابلة للتكيف في مختلف المجتمعات بما فيه من المرونة وعليه فقد تجنب مندوبو اعضاء الاسرة الدولية تبني تعريف شامل للفساد وحتى ان اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد التي وقعت في المكسيك في كانون الاول في ٢٠٠٣ لا تحتوي على تعريف شامل للفساد وتركت الحال مفتوح للدول الاعضاء لمعالجة اشكال الفساد المختلفة التي تنشأ مستقبلا [٧] ، وقد عرفت مؤسسة البنك الدولي

---

[٢] سورة الاسراء ، الاية (٤) .
[٣] سورة البقرة ، الاية (٢٠٥) .
[٤] سورة النمل ، الاية (٣٤) .
[٥] سالم محمد عبود ، *ظاهرة الفساد الاداري والمالي* ،ط٢،(بغداد : دار الكتب و الوثائق ، ٢٠١١)، ص ٢٢ .
[٦] المنجد في اللغة ، مادة (ف.س.د) ، دار المشرق ، بيروت ، ط ٣٨ ، ٢٠٠٠، ص ٣٨٣.
[٧] محمود عبد الفضيل " مفهوم الفساد ومعاييره "*مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٠٩)* ، (٢٠٠٤): ص ٣٤ .

P- ISSN:2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

الفساد بأنه [٨] : (اساءة استعمال الوظيفة العامة للمكسب الخاص فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف قبول او طلب او ابتزاز رشوة لتسهيل عقد او اجراء طرح لمنافسة عامة كما يتم عندما يعرض وكلاء او وسطاء لشركات او اعمال خاصة لتقديم رشى للاستفادة في سياسات او اجراءات عامة للتغلب على المنافسين ولتحقيق ارباح خارج اطار القوانين المرعية ، كما يمكن للفساد ان يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء الى الرشوة وذلك بتعيين الاقارب او سرقة اموال الدولة مباشرة)، وطبقا لهذا التعريف يحدد اليتين رئيسيتين من اليات الفساد[٩] :

الاولى : الية دفع الرشوة والعمولة على الموظفين والمسئولين في الحكومة والقطاعين العام والخاص لتسهيل الامور لرجال الاعمال والشركات الاجنبية وهو ما يسمى تاريخيا في المنطقة العربية (البرطيل) .

والثانية : الرشوة المقنعة او (العينية) في شكل وضع اليد على المال العام والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي وفي قطاع الاعمال العام والخاص وهذا المستوى الثاني هو اخطر اليات الفساد السائدة في المنطقة العربية وهذا ما يسمى (الفساد الصغير) وما يسمى (الفساد الكبير) هو المرتبط بالصفقات الكبرى في المقاولات وتجارة السلاح والحصول على التوكيلات التجارية للشركات الدولية الكبرى المتعددة الجنسية .

وهذا النوع من (الفساد الكبير) يمكن ان يحدث على المستويين السياسي و البيروقراطي مع ملاحظة ان الاول يمكن ان يكون مستقلا عن الثاني او يمكن ان يكون بينهما درجة عالية من التداخل والتشابك اذ يربط الفساد السياسي عادة بتفصيل قوانين انتخابات وتمويل الحملات الانتخابية وعدم الاخذ بالتشريعات التي تضمن عدم تضارب المصالح المالية لدى النواب والوزراء وكبار الموظفين وحتى لا تتحول الوظائف البيروقراطية العليا الى ادوات للإثراء الشخصي المتصاعد [١٠] . كما يعرف الفساد الخروج عن القواعد الاخلاقية وغياب الضوابط التي يجب ان تحكم السلوك ومخالفة الشروط الموضوعية للعمل وبالتالي ممارسة كل ما يتعارض مع

---

[٨] محمود عبد الفضيل " الفساد وتداعياته في الوطن العربي " *مجلة المستقبل العربي ، العدد* (٢٤٣) ، (١٩٩٩) : ، ص ٥ .

[٩] محمود عبد الفضيل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٥

[١٠] محمود عبد الفضيل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥ ، للمزيد انظر بشار محسن حسن الامارة " دور السلطة التشريعية في مكافحة الفساد الوظيفي " (رسالة ماجستير ، جامعة النهرين ، القانون ، ٢٠١٢)، ص ٢٦.

هذه وتلك [١١] ، وقد عرف صموئيل هنتغتون الفساد السياسي بأنه (الوسيلة لقياس مدى غياب المؤسساتية السياسية الفاعلة) [١٢] .

وقد عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد السياسي هو (كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة) ، كما وضعت المنظمة عدة مؤشرات للفساد السياسي ابرزها ان يشغل الشخص منصب عام سواء كان منصب اداري ام حكومي او تعاوني يحدث عملا يخالف القانون يؤدي الفعل الى تحقيق المصلحة الخاصة له او لصالح جهة معينة [١٣] .

وهناك تعريف اخر للفساد السياسي هو (السلوك القائم على الانحراف عن الواجبات الرسمية المرتبطة بالمنصب العام سواء كان شغل هذا المنصب يتم بالانتخاب او بالتعيين في سبيل تحقيق مصلحة خاصة سواء كانت هذه المصلحة شخصية مباشرة تتعلق بشاغل المنصب او طائفية او قبلية وسواء كانت هذه المصلحة تتعلق بمكاسب مادية او غير مادية ذلك من خلال استخدام اجراءات او الالتجاء الى تعاملات تخالف الشرعية القانونية [١٤].

I.ب. المطلب الثاني

انواع الفساد

بصورة عامة يمكن تصنيف الفساد الى الانواع التالية :

اولا: الفساد السياسي :

هو اساءة استخدام السلطة العامة (الحكومة) من قبل النخب الحاكمة لأهداف غير مشروعة (كالرشوة ، الابتزاز ، المحسوبية ، الاختلاس) و يمارس هذا النوع من الفساد من قبل الزعماء السياسيين اي من هم على قمة الهرم السياسي بدأ من رئيس الدولة مرورا بالوزراء و كبار المسئولين وهذه القيادات غالبا ما تتمتع بسلطات واسعة لاسيما في صياغة القوانين و تشريعاتها و تطبيقها [١٥]. واخطر ما في هذا النوع من الفساد قيام القيادات السياسية بسرقة اموال الشعب على نحو مباشر او تحويل ارصدة مالية حكومية او اصول مملوكة للدولة الى ممتلكات خاصة لهم و هنا

---

[١١] رحيم حسن العكيلي " الفساد : تعريفه و اسبابه و اثاره و وسائل مكافحته " *مجلة دراسات قانونية ، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد (٢٣)* ،(٢٠٠٩) : ص ٨١ .

[١٢] عماد صلاح عبد الرزاق "الفساد و الاصلاح السياسي ، دراسة مقارنة بين دول الجنوب و الشمال " (رسالة ماجستير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠١)، ص ٨٦ .

[١٣] حميد فاضل حسن "الحكم الصالح ، التضاد بين الفكر المثالي و الواقع الفاسد (العراق انوذجا) " *مجلة السياسة الدولية ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، العدد (٢٨ – ٢٩)* ،(٢٠١٥) :ص ٦٩ .

[١٤] وصال نجيب الغراوي " تعقيب على بحث نظلة احمد الجبوري تداعيات الفساد الاداري على الموقع السياسي العراقي في مجموعة باحثين " و وقائع الندوة العلمية التي عقدها قسم الدراسات القانونية في بيت الحكمة ، ٢٠١٨ ، ص ٧٥ – ٧٦ .

[١٥] كمال امين الوصال " الفساد دراسة في الاسباب و الاثار الاقتصادية" *مجلة عالم الفكر ، الكويت ، العدد (٢)* ، المجلد (٣٨) ، (٢٠٠٩):ص ٣٣.

تتلاشى اموال الشعب وأموال السلطة الحاكمة وتتمثل هنا مظاهر الفساد السياسي في الحكم الشمولي الفاسد وفقدان الممارسة الديمقراطية في الحكم وسيطرة النخب الحاكمة على اقتصاد البلد وتفشي المحاصصة و المحسوبية [١٦] .

مما تقدم اذا الفساد السياسي هو اساءة استخدام السلطة العامة لأهداف غير قانونية وتكون سرية لتحقيق مكاسب خاصة .

ثانيا: الفساد الاداري :

وهذا الفساد يتم على مستوى الادارات والوحدات الحكومية من صغار الموظفين في الحكومة [١٧] . اثناء تأدية مهام وظيفتهم في منظومة التشريعات والقوانين ومنظومة القيم الفردية هذا النوع غالبا ما يواجهه افراد المجتمع بشكل يومي عند التعامل مع جهات حكومية مثل ادارة الضرائب ، وحدات منح التراخيص ، اقسام الشرطة والمستشفيات العامة وغيرها [١٨] ، بالإضافة الى ذلك هناك صيغ اخرى منها الانحراف الاخلاقي لبعض المسئولين ، بيع وتأجير املاك الدولة ، تحقيق مكاسب خاصة ، استغلال سيء للوظيفة العامة ، شيوع ظاهرة ضعف القدرات الادارية والعلمية لدى القيادات الادارية وأيضا سلوكيات الموظف الحكومي غير المنضبطة على وفق المعايير السليمة و الرشى المقنعة و العينية و وضع اليد على المال العام و الحصول على مواقع متقدمة للأبناء و الاقارب في الجهاز الوظيفي [١٩] .

ثالثا: الفساد الاقتصادي :

ويشمل مجمل الانحرافات المالية ومخالفة الاحكام والقواعد المالية التي تنظم العمل المالي والإداري في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات المرتبطة بمؤسسات الرقابة المالية كالجهاز المركزي للرقابة المالية والمتخصص بفحص ومراقبة حسابات اموال الدولة [٢٠] والهيئات العامة والشركات المتخصصة ويشمل صفقات توريد الاسلحة عالية الكلفة وانتشار الجريمة المنظمة منها غسيل الاموال والمخدرات [٢١] .

رابعا: الفساد الاجتماعي :

---

[١٦] سالم محمد عبود ، *ظاهرة الفساد الاداري و المالي* ، (بغداد: دار المرتضى ، ٢٠٠٧) ، ص ٤٦.

[١٧] كمال امين الوصال ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٣٠ _ ٣٣١ .

[١٨] سالم محمد عبود ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٧ .

[١٩] خضر عباس عطوان " دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد " المؤتمر العلمي السنوي ، هيئة النزاهة ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٠٢ _ ٢٠٣ . وللمزيد انظر سهير حسن " المسؤولية الاخلاقية في مواجهة الفساد الاداري المالي "، *مجلة ديالى ، العدد (٦٥)* ، (٢٠١٥): ص ١٩٩ .

[٢٠] منير الحمش " الاقتصاد السياسي للفساد " *مجلة المستقبل العربي ، العدد (٣٢٨)* ، حزيران ، (٢٠٠٦): ص ٣٦ .

[٢١] سالم محمد عبود ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥١ .

وهو الفساد الذي يشمل جميع القضايا الاجتماعية مثل القضايا الاخلاقية ، الاتجار بالبشر ، مافيا الاطفال ، واستغلال القاصرات والأطفال ، اعمال الانحرافات الاخلاقية والسلوكية للموظف في دوائر الدولة والقيام بأعمال مخلة بالحياء في وقت ومكان العمل وان يستغل السلطة لتحقيق مزايا ومكاسب خاصة على حساب المصلحة العامة [٢٢] .

I.ج.المطلب الثالث

اليات الفساد

للفساد اشكال عديدة منها :

اولا: الرشوة : وتعني الاتفاق بين شخص وموظف في احد دوائر الدولة على فائدة او منفعة مقابل القيام بعمل ما او الامتناع عنه يدخل في اختصاص الموظف .

ثانيا: المحاباة والمحسوبية (الواسطة) :

هي استغلال السلطة للمحاباة او الميل لجهة ما على نحو يتعارض مع القوانين ويتمثل في اختيار الحكم لبعض افراد اسرهم او المقربين لهم لتولي المناصب المرموقة لاسيما الحساسة منها (قوى الامن الداخلي ، الدفاع ، الوزارات السيادية وغيرها) من دون ان يكونوا مؤهلين او ذو خبرة او كفاءة من اجل تامين استمرارهم بالسلطة وكسب الولاء لهم الامر الذي ينشأ بيئة او حاضنة للفساد [٢٣] .

ثالثا: الاحتيال :

يعد الاحتيال جريمة تتضمن نوعا من الغش والخداع والاحتيال يعني القيام بتزييف المعلومات و تشويه للحقائق لتحقيق منافع خاصة وتقوم عملية الاحتيال بين الافراد انفسهم وتتم بوساطة المسئولين السياسيين وموظفي الحكومة لاسيما اعضاء السلطة التنفيذية .

رابعا: الاختلاس :

---

[٢٢] ناظم نواف ابراهيم " ظاهرة الفساد في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، دراسة في الاسباب والاثار و المعالجة "،ا لعدد (٣٠) ، الجامعة المستنصرية ، جامعة العلوم السياسية ، (٢٠١٦) :ص ١٣٨ . وانظر : شيماء معروف فرحان "غياب الديمقراطية و اثره في نشوء الفساد " *مجلة المستنصرية للدراسات العربية الدولية (٤٤)، ك ١* (٢٠١٣:)مركز المستنصرية للدراسات العربية الدولية، ص ١٦٦ .

[٢٣] جمال ابراهيم الحيدري " النماذج الاجرامية للفساد الاداري وقانون العقوبات العراقي " ندوة علمية عن الفساد الاداري وابعاده القانونية و السياسية و الاقتصادية ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص١٥٩. و للمزيد انظر جاسم محمد الذهبي " الفساد الاداري والمالي في العراق " *مجلة كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة بغداد* (٢٠٠٥)

هو الاستيلاء على شيء ماله قيمة نقدية من قبل من يتولى ادارة هذا الشيء مثلا الاستيلاء على الاصول العامة لتحقيق منافع او مزايا خاصة غالبا لا يستطيع المختلس الاستحواذ على شيء اذا لم يمتلك سلطة ادارة هذا الذي يرتبط بالسلطات [٢٤].

I.د. المطلب الرابع

ادوات الفساد السياسي وهي [٢٥]:

اولا: السلطة :
بيئة ملائمة لاحتضان الفساد و حماية الفاسدين حيث يتوغل كبار المسئولين الفاسدين في النظام ويتحكمون في التشريع و الملاحقة و المسائلة .

ثانيا: المال :
تعد صفقات العمومية من محسوبية الرشوة (الواسطة) هي منظومة فساد قوته نتيجة تحالف رجال الاعمال و رجال السياسة بداعي المصلحة المشتركة و يؤدي الى تبعية القوة السياسية للقوة الاقتصادية لتصبح اداة بيد اصحاب الاموال و الطبقات الغنية و تستبعد المثقفين والعلماء والمفكرين .

ثالثا: المنصب :
عندما يصبح المنصب تشريفا وليس تكليفا حيث يدفع الشخص الراغب بالوصول لهذه الطريقة الى استعمال الطبقة الحاكمة هذه الاصناف كدروع تحمي حلمها وتسيير اعمالهم ضمن ادوار محدودة .

رابعا: فساد المنظومة الديمقراطية :
عندما تصبح الديمقراطية رهينة للمتنفذين (اصحاب المناصب المقربين) رجال المال و الاموال تظهر معه ظاهرة المال السياسي الذي يعمل على شراء الذمم واستغلال الفقراء وضعاف النفوس من اجل الوصول للبرلمان .

خامسا: وسائل الاعلام :
عندما تصبح وسائل الاعلام وسيلة للتسويق للأفكار و المشروعات الفاسدة وتضلل وتروج لانتصارات وانجازات وهمية وتدعوا للالتفاف حول الفاسدين ومحاربة العدو الوهمي .

I.ه.المطلب الخامس

---

[٢٤] كمال امين الوصال ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢٩ . وللمزيد انظر حافظ علوان حمادي " المشروع الديمقراطي العراقي (الواقع الطموح) دراسة تنفيذية " *مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين ، العدد (٢٩ _ ٣٠)* (٢٠١٢): ص ٨٦.

[٢٥] محمد نبيل الشيمي "الفساد السياسي "الحوار المنون ٢٠١٣/٥/٩ ، http://ahewar.org

P- ISSN:2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

صور الفساد السياسي هي[٢٦]

أ- فساد القمة ويتعلق بقمة الهرم السياسي في كثير من اشكال الانظمة السياسية لمنفعة من يتولاها .

ب-فساد المؤسسات التشريعية و التنفيذية .

ت-الفساد السياسي اي شراء الاصوات وتزوير الانتخابات وفساد الاحزاب السياسية وقضايا التمويل .

II.المبحث الثاني

اسباب الفساد السياسي في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣

هناك العديد من العوامل التي كانت سبب في ظهور الفساد السياسي وهناك اتفاق عام بين جميع الدول في العالم ، وتتشابه اسباب الفساد وأبرزها وجود انظمة سياسية مستبدة في الحكم ، وجود قوانين غامضة بعيدة عن الشفافية والعدالة وضعف المحاسبة والرقابة والتدقيق ومعاقبة الفاسدين ، وتعاظم الفساد في العراق في عقد التسعينات بعد حرب الخليج المدمرة عام ١٩٩١ التي اودت بحياة الالاف وتدمير البنية التحتية في العراق وتسببت في خسارة (١٧٠ مليار دولار) وكان للحصار الاقتصادي الذي فرض بقرار مجلس الامن رقم (٦٦١) في (١٩٩٠/٨/٦) الاثر البالغ على الاقتصاد نتيجة تجميد الاموال العراقية في الخارج وفرض الحظر على الواردات والصادرات العراقية [٢٧] .

وكذلك يمكن رؤية تفشي الفساد في جميع مؤسسات الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ الامر الذي ادى الى ضعف الدولة وعدم كفاءة أجهزتها ، مما أثر بشكل سلبي في عملية التنمية والإصلاح ، ومن اهم الاسباب التي ساهمت في تفشي الفساد السياسي في العراق .

II.أ.المطلب الاول
في الجانب السـياسي

لقد ادى ضعف الحكومات العراقية المتعاقبة و تواطؤها مع المقصرين و المفسدين و ضعف حكم القانون وفساد في التشريع و التنفيذ و القضاء الى جانب ذلك فسـاد الاحزاب و تفشي البيروقراطية الحكومية وغياب الضوابط لحماية المال العام و ضعف الاعلام و الرقابة [٢٨] ، ولقد ازداد الفساد في

---

[٢٦] مروان سالم علي "دور الاستراتيجيات الدولية في مكافحة الفساد ودراسة حالة العراق "*مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية ، جامعة بغداد ، العدد (٨٠)* ، كانون الثاني ، (٢٠٢٠) :ص٢٩٧.

[٢٧] صباح عبد الكاظم شبيب " دور السلطات العامة في مكافحة ظاهرة الفساد الاداري في العراق (" اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية القانون ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨)، ص٤٣ .

[٢٨] بشرى محمد سامي وحاتم محسن محمد " الفساد الاداري و المالي و اثاره الاقتصادية و الاجتماعية في العراق " *مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد (٤٠٦)* ،(٢٠١٣) :ص ٨١. وللمزيد انظر سالم سليمان وخضر عباس

جميع دوائر الدولة العراقية وطبقا لتقرير الفســـاد العالمي لعامي (٢٠٠٥_ ٢٠٠٦) عبر رئيس منظمة الشفافية الدولية (بيتر ايكن) ان اغلب الاموال التي تم انفاقها في عمليتي الشراء والبيع لم يتم انفاقها على المشاريع بل تم صرفها في مشاريع لا تمت بصلة بأعمار الطرق [٢٩] ، ويشـــمل الفســـاد على مســـتوى الشـــركات ومنح التراخيص النفطية وغيرها ايضا تأثر بشكل كبير فقد اشـارت التقارير الاقتصادية الامريكية ان شركة (كيلوج براوت اندروت) احد فروع شـركة هاليبرتو (Halliburton) المتخصصة في مجال النفط كلفت بعقود تصل قيمتها الى اكثر من ثلاثة مليار دولار للعمل في برنامج اعادة اعمار العراق وغيرها من الصفقات وكلها كانت اسباب في سرقة المال العراقي [٣٠] ، والأمر الذي زاد من الفساد هو تشكيل الحكومات العراقية على اساس المحاصصة الطائفية و السياسية و المذهبية والقومية [٣١]، وشـيوع الحزبية والفئوية في التعامل مع الحكومة و الاجهزة الادارية ، فضلا عن قلة الوعي الســياسي و الثقافي و عدم معرفة اليات المســاءلة و العدالة والنظم الانتخـابية وكل هذه العوامل ساعدت في تفشي الفساد السياسي بشكل كبير ، ومع صدور قانون العفو عن قضايا الفساد اداريا وماليا زاد من الفســاد في الحياة العامة بشكل ســريع كما ان الفســاد الســياسي لا يقتصر علـى خرق وتجاوز القواعد المهنية بل اصـبح اكثر شـــمولية ، ليشـمل و ضع و صياغة التشـريعات والقوانين علـى نحـو يحقق مصالح الفئة الحاكمة و مؤيديها [٣٢] .

II.ب.المطلب الثاني

في الجانب الاقتصادي

ان تردي الاوضاع الاقتصادية للعراق بسبب الفساد من حيث القوانين في توزيع الثروات وفي سوء الاوضاع المعيشية وعدم العدالة في منح الراتب والأجور اليومية مقابل ارتفاع تكاليف المعيشة وضعف الاستثمار وهروب رؤوس الاموال للخارج وقلة فرص العمل و زيادة مستويات البطالة وتراجع

عطوان ‘‘ الفساد السياسي و الاداء الاداري ‘ دراسة في جدلية *العلاقة* ‘‘ *مجلة دراسات سياسية ‘ بيت الحكمة ‘ العدد (٢٠) ‘(٢٠١٢)* :ص٥.

[٢٩] البيان الصحفي لرئيس منظمة الشفافية الدولية بيتر ايكن ‘ شبكة المعلومات الدولية على الموقع : www.trahsparehey.org .

[٣٠] كرم عبد العزيز " حصاد جهود اعادة اعمار العراق " *مجلة السياسة الدولية ‘ مركز الاهرام للدراسات السياسية ‘ القاهرة ‘ العدد (١٦٤) ‘(٢٠٠٦)*: ص١٥٠ .

[٣١] علي حسن الربيعي " تحديات بناء الدولة العراقية صراع الهويات و مأزق المحاصصة الطائفية " مركز دراسات الوحدة العربية ‘ بيروت ‘(٢٠٠٧) ‘ ص٨٨_ ٨٩.

[٣٢] خضر عباس عطوان ‘" دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد " المؤتمر العالمي السنوي ‘ هيئة النزاهة ‘ ٢٠٠٨ ‘ ص٢٠٢ .

النتيجة للاقتصاد العراقي في مختلف قطاعاته الزراعية والصناعية والخدمية وهذا ما اثر سلبا على البضاعة المحلية مقارنة مع البضاعة الاجنبية [٣٣] .

II.ج.المطلب الثالث
في الجانب الاجتماعي

هنا نتحدث عن منظومة القيم الاخلاقية متمثلة بالتقاليد والعادات والمثل الاجتماعية الموروثة والتي هي ايضا تعرضت لآثار الفساد وبسبب انعدام الامن والاستقرار في الدولة بعد عام ٢٠٠٣ حيث ظهرت الانتماءات العشائرية والطائفية والقومية .

II.د. المطلب الرابع
في الجانب الاداري والتنظيمي

ان للوعي الثقافي الوطني دور كبير في عدم التأثر بظواهر الفساد وبالعكس كلما كانت البنية الادارية ضعيفة وغياب الوعي الثقافي والحقيقي والروح الوطنية ادى الى تفشي الفساد وضعف القيادات الادارية وعدم النزاهة في المجالات الادارية والتنظيمية والترهل الاداري واعتماد المحسوبية في العمل وقلة اعتماد اللقاءات وضعف الدور الحكومي وإهمال الجانب الرقابي الوطني وسوء توزيع المسؤوليات والمناصب الادارية لاسيما منها المهمة (الدفاع _ الداخلية) التخلف البنيوي في مجال القطاع النفطي والخدمي للاستثمار ومن جانب ذلك التخلف الايدلوجي[٣٤]، وتوظيف الاموال في النشاط السياسي من قبل الاحزاب السياسية او بعض المسئولين فيها او المرشحين للبرلمان او المجالس المحلية وذلك لمصلحتهم واستغلال المسئول لتحويل حملته الانتخابية من المال العام [٣٥]، والمال السياسي احد اهم اسباب الفساد السياسي

---

[٣٣] بشرى محمد سالم وحاتم محسن محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٠ ، وللمزيد انظر علاء فرحان طالب وعلي الحسين حميدي العامري ، *استراتيجية محاربة الفساد الاداري والمالي _ مدخل كاملي* ،(عمان : دار الايام للنشر و التوزيع ، ٢٠١٤)ص٥٩.

[٣٤] ثامر العامري " جدلية العلاقة بين الفساد الاداري والفساد السياسي " ندوة علمية عن الفساد الاداري ابعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بيت الحكمة ، ٢٠٠٩ ، ص ٦٥-٦٦.

[٣٥] بصورة عامة تحصل الاحزاب السياسية على المال من : ١. الاموال من سرقة المال العام للأحزاب المسيطرة على السلطة والحكم ، ٢. اموال من اطراف خارجية لها اجندات تتعارض مع مصلحة البلد و المواطن ، ٣. الزام الاعضاء دفع اشتراكات رمزية لتنظيم السياسي لممارسة فعالياته السياسية .

حيث يوظف المال السياسي لشراء الاصوات وتقديم الهدايا و المعونات التي لا تظهر إلا وقت الانتخابات وتختفي مظاهرها بعد الفوز بالانتخابات [٣٦] .

وهنا يمكن الاشارة الى ملاحظة مهمة ، تختلف ماهية الفساد السياسي من بلد لآخر وفي سلطة قضائية لأخرى فإجراءات التحويل السياسي التي تعد قانونية في بلد معين قد تعتبر غير قانونية في بلد اخر وقد تكون بعض قوات الشرطة والمدعون العاملون في بعض البلدان صلاحيات واسعة في توجيه الاتهامات وهو ما يجعل من الصعب حينها وضع حد فاصل بين ممارسة الصلاحيات و الفساد .

III.المبحث الثالث

تداعيات الفساد السياسي في العراق

للفساد السياسي اثار وأضرار كبيرة لجميع مؤسسات الدولة والمجتمع ويشمل جميع مجالات الحياة السياسية والقانونية و الاقتصادية و الاجتماعية و الامنية ومن ابرزها :

١- تعرض النظام السياسي للازمات و عدم الاستقرار السياسي بسبب الصراع على السلطة والخلافات والانقسامات بين الاعضاء المشاركين في العملية السياسية حول القضايا الاساسية وهذا ما يؤثر على الاستقرار والتنمية في البلد خاصة بعد ترسيخ المحاصصة الطائفية و العرقية في ادارة العملية السياسية وتمويل الاحزاب المشاركة في الحملات الانتخابية حيث يؤثر انتشار الفساد على اجراءات العملية الانتخابية وعلى نزاهة نتائج الانتخابات مما يتيح الفرصة لوصول عناصر فاسدة الى المجالس النيابية والمحلية والجمعيات المهنية و التعاونية لأنه يقع على عاتق هذه المؤسسات التشريعية قرارات سياسية واقتصادية واجتماعية ومصيرية من خلال دخول الفاسدين لهذه المؤسسات تتخذ القرارات تبعا للمصالح الشخصية وليس قرارات عقلانية في صنع القرار السياسي ولخدمة المصلحة العامة [٣٧] . كما ان الفساد يكون ناتج عن حكومة ضعيفة وفي الوقت ذاته يؤدي الى اخفاق الحكومة من الداخل وإضعافها من

---

[٣٦] احمد صدام ايدام " سياسات الحد من مظاهر الفساد السياسي في مؤسسات الدولة العراقية " *مجلة ابحاث العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة المستنصرية ، العدد (٥_٦)* ، (٢٠١٩): ص ٥١٥.

٣٧ د. ياسر علي ابراهيم "دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في العراق بعد عام ٢٠٠٣ " *مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، العدد (٥٥)* ، (٢٠١٨) : ص١١٠.وللمزيد انظر مروان سالم علي ، دور الاستراتيجيات الدولية في مكافحة الفساد ودراسة حالة العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩٥.

الخارج ، وهذا ما ادى الى عدم ثقة المواطن بالنظام السياسي والعملية السياسية .

٢- يؤدي الفساد السياسي الى زيادة الفقر والظلم والغبن وعدم تكافئ الفرص وعدم المساواة بين المواطنين وزيادة عمليات النصب والاحتيال وتلاعب مستثمرين كبار بصفقات وهمية وشركات الاسهم والبورصات العالمية كذلك عمليات التهريب النفطي وأثار العراق وصفقات الاسلحة من الخارج الى جانب مشاريع الاعمال الكبرى . ونتيجة للبطالة الاجبارية والفقر ازدادت حالات الخطف والسرقة والجرائم المنظمة وغيرها [٣٨] . كما ان كثرة القوانين والتعليمات التي تتداخل مع بعضها البعض في ميدان الخدمات والدوائر المالية والضريبية كلما زادت الصلاحيات وتراخت المحاسبة نتيجة لذلك تتسع رقعة الفساد وهناك عوامل اخرى منها ضعف الاجور والرواتب التي يتقاضاها الموظفين الحكوميين التي تتناسب طرديا مع الفساد والإعانات والمساعدات الاقتصادية والقروض والهيئات التي تقدم لها من المؤسسات المالية الدولية ، فتتحدث بها مؤسسات وهمية تسخر في خدمة كبار المسئولين .

٣- ويؤدي الفساد السياسي الى فساد المنظومة الديمقراطية في المجتمع العراقي خاصة عندما تصبح الديمقراطية رهينة للمتنفذين (اصحاب المناصب المقربين) ورجال المال والأموال تظهر معه ظاهرة المال السياسي الذي يعمل على شراء الذمم واستغلال الفقراء وضعاف النفوس من اجل الوصول الى البرلمان وتستغل الاحزاب الحاكمة هذه الطريقة لتصبح الديمقراطية متعثرة يسيرها المال السياسي وتحد من التعددية الحزبية والتناوب على الحكم وذلك باحتكاره اطول وقت ممكن ويصبح الولاء لجهة سياسية ما او حزب معين من اجل الحصول على منافع خاصة والتظاهر بالانتماء السياسي مع عدم قناعة بالبرامج السياسية للأحزاب .

٤- يؤثر الفساد السياسي في حجم ونوعية موارد الاستثمار الاجنبي وهروب رؤوس الاموال المحلية وهروب المستثمرين الى خارج العراق بسبب عدم الاستقرار الامني والسياسي للبلد وارتفاع مشاريع الاستثمارات نتيجة دفع الرشوة وسماسرة السلطة [٣٩] ، فضلا عن ذلك ، أدى تفشي الفساد في العراق الى تعطيل اسس الاقتصاد الحر القائم على المنافسة المشروعة

---

[٣٨] نبيهة محاسن " اثار ظاهرة الفساد الاداري وسبل معالجته " *مجلة الملتقى ، بغداد ، العدد (١٠)* (٢٠٠٨) : ص ٤٦ .

[٣٩] عبد الواحد مشعل " الادارة ومخاطر الفساد الاداري والمالي اجتماعيا واقتصاديا " ندوة علمية (الفساد الاداري ابعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية)' بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ١٥ .

وعزوف الدول المانحة عن تقديم الخدمات والمساعدات الانسانية والتنموية [٤٠] .

٥- يؤدي الفساد السياسي الى ضعف المؤسسات العامة في الدولة مثل الوزارات ومؤسسات المجتمع المدني مثل الاتحادات المهنية والنقابات والجمعيات الخيرية مقابل ذلك تعزيز دور العشيرة والقبيلة وهذا يعني الابتعاد عن الدولة المدنية وعن مجتمع تسوده العدالة والمبادئ والقيم الصحيحة من احترام حقوق الانسان و واجباته مما ينتج عنه ضعف المشاركة السياسية سواء في الانتخابات والانتماء الى الاحزاب نتيجة عدم قناعة بنزاهة المسئولين وانعدام الثقة بالمؤسسات العامة وأجهزة الدولة [٤١] .

IIII.المبحث الرابع

اليات مكافحة الفساد السياسي في العراق

لمكافحة ظاهرة الفساد السياسي في العراق وتأثيرها بعد العام ٢٠٠٣ على مسيرة البناء والتقدم هذا ما يستوجب وضع استراتيجية وطنية شاملة لجميع المستويات القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذلك من اجل ايجاد الحلول المقترحة من قبل جميع فئات المجتمع لظاهرة الفساد وتحجيم اثارها ومحاولة السيطرة عليها للحيلولة من انتشارها في مؤسسات الدولة والمجتمع وذلك من خلال وضع الاليات المناسبة منها :

IIII.أ.المطلب الاول
الاليات القانونية والدستورية

تتطلب عملية الاصلاح والتنمية والحكم الرشيد التركيز على اسس مكافحة الفساد (النزاهة والشفافية والمسائلة) في الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥ وتضمينه في النصوص الدستورية وأيضا التأكيد على الترصين للتشريعات القانونية الصادرة طبقا للدستور ، وعند تشريع القوانين ينبغي المعرفة بأصول القاعدة القانونية والصياغة القانونية لكي لا تكون امام شرعنة الفساد وإصدار قوانين بصياغات جيدة ولكن بمضمون سيء فهي لا تعبر عن مصالح المجتمع الحقيقية [٤٢] . اضافة الى ذلك دراسة الوثائق التشريعات الدولية والوطنية التي تعالج ظاهرة الفساد للحد منه قبل اصدار تشريعات ذات صلة لمكافحة هذه الظاهرة لكي تستوعب اكبر عدد ممكن من

---

[٤٠] رحيم العكيلي ، الفساد (تعريفه ، اسبابه ، اثاره ، وسائل مكافحته) ، ص٧ ، على الموقع الالكتروني ، (https://nazaha.iq/) .

[٤١] علي مراد كاظم ،حسين باسم عبد الامير " الاثار السياسية للمحاصصة في العراق بعد العام ٢٠٠٣ " *مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العدد (٥٥)* ، (٢٠١٨) : ص٤٣٠ .

[٤٢] حيدر ادهم الطائي " شرعنه الفساد ، دراسة في التشريعات الناتجة عن ظاهرة الفساد ، مجموعة باحثين " *مجلة حوار الفكر ، العدد (٣٦_٣٧) ، المعهد العراقي لحوار الفكر ، بغداد* ،(٢٠١٦) : ص ٢٥١.

المعلومات حولها وهي ايضا خطوة باتجاه تشريعات رصينة وأكثر فاعلية في معالجة اسبابها المدمرة لبنية المجتمع والدولة [٤٣]، بالإضافة الى ذلك التأكيد على دور السلطة القضائية وأهمية استقلاليتها لأنها الاساس لتحقيق العدالة والإنصاف وسلامة وديمومة الحياة والحفاظ على حقوق الافراد والدولة [٤٤] ، وهي الجهة الرقابية المعنية بتنفيذ القوانين ، كما ان السلطة القضائية تمتلك سلطة النزاهة والاستقلالية وقد اكدت اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة ٢٠٠٤ (م١/اولا) والتي اكدت على اهمية استقلال القضاء وما له من دور حاسم في مكافحة الفساد من خلال الزام الدول الاعضاء الموقعة على الاتفاقية باتخاذ التدابير اللازمة لإجراءات النزاهة ودرء الفساد عن المجتمع دون المساس باستقلال القضاء [٤٥].

وقد وضع المشرع العراقي عدة ضمانات لاستقلال القضاء في دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ منها ما جاء في المادة (١٩ / اولا) التي نصت على : (القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون) [٤٦]، والمادة (٨٧ ، ٨٨) من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ والتي تنص على : (ان السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها وتصدر احكامها وفقا للقانون) كما نصت المادة (٨٨) منه على ان : (القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ولا يجوز لأي سلطة التدخل في القضاء او في شؤون العدالة) ، ولان وجود سلطة قضائية مستقلة قوية وكفوءة قادرة على مكافحة الفساد وبناء بيئة اجتماعية نزيهة وبالعكس فان عدم استقلالية القضاء يؤدي الى انتشار الفساد بمستوى عالي . كما نص امر سلطة الائتلاف المؤقتة المرقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٤ على استقلالية الهيئة بقوله : (يخول مجلس الحكم بموجب هذا الامر سلطة انشاء مفوضية عراقية معنية بالنزاهة العامة تكون جهازا مستقلا) .

وقد قام مجلس النواب بتشريع قانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ لهيئة النزاهة تطبيقا للمادة (١٠٢) من الدستور كما ان القانون قد منح هيئة النزاهة عدة وسائل بعضها قانونية وبعضها الاخر اعلامية تربوية وتثقيفية تسعى من خلالها الوصول الى هدفها من مراقبة الفساد والحد منه وهناك نقطة مهمة يجب الاشارة اليها هي اختيار موظفي هيئة النزاهة يجب ان يكون من العناصر النزيهة والكفوءة والمتزنة ومن مختلف الاختصاصات الهندسية والفنية والطبية والإدارية والمالية لكي يكونوا على دراية وإطلاع في المكان الذي يمارسون فيه عملهم .

---

[٤٣] مصدر سبق ذكره ، شرعنه الفساد " دراسة في التشريعات الناتجة عن ظاهرة الفساد " ص ٢٥٢.

[٤٤] ياسين العيثاوي " دولة القانون في العراق ، المقومات والمعوقات " *مجلة شؤون عراقية ، العدد (٥) ، كانون الثاني/٢٠١١ ، مركز العراق للدراسات* ، بغداد ، ص ٥١_٥٢ .

[٤٥] المادة (م ١ _ اولا) من اتفاقية الامم المتحدة .

[٤٦] المادة (١٩/اولا) ، الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ .

ايضا ربط مكتب المفتش العام بالوزارات مع هيئة النزاهة مباشرة من الناحية الادارية والمالية اذ لا يعقل ان يرتبط مكتب المفتش العام بالوزارة التي هو رقيب على نزاهتها [٤٧]، الى جانب ذلك يجب توفير الحماية لموظفي الهيئة من المخاطر والتهديدات لحياتهم جراء عملهم في مواجهة الفساد والمفسدين مع منح موظفي الهيئة صلاحيات واسعة لإجراء التدقيق والتحقيق مع اي موظف من درجة وكيل وزارة فما دون بالإضافة الى صلاحية ايقاف او تعطيل اي اجراء ترى لجنة النزاهة فيه شبهة .

IIII.ب. المطلب الثاني
الاليات السياسية

من الاليات السياسية المهمة هي :

اولا:تفعيل دور البرلمان :

حيث للبرلمان دور مهم في مكافحة الفساد من خلال تشريع القوانين وإقرارها اضافة الى مراقبة اعمال الحكومة للكشف عن مدى التنفيذ السليم لمهامها ومسائلتها عن المخالفات ان وجدت وفقا للإجراءات او الصلاحيات المنصوص عليها دستوريا وان هذه الرقابة والمسائلة التي يؤديها البرلمان ربما تقود في نهاية الامر الى سحب الثقة من الوزير او الحكومة برمتها اذا ما ثبت تورطهم بقضايا الفساد لكن على الرغم من توفر هذه الادوات الرقابية في الدستور الدائم لعام ٢٠٠٥ لكن واقع الحال يشير الى انه لم يشهد مجلس النواب بدوراته المتعاقبة على الاغلب سحب الثقة من وزير او حكومة او حتى ان قام مجلس النواب ومارس الادوات الرقابية على بعض الشخصيات السياسية التي تشوب حولها تهم الفساد كانت تجري بطريقة اعلامية ولم تؤدي اغلبها الى نتائج ملموسة لأسباب سياسية وبعيدة عن المهنية [٤٨] ، لذلك لأجل مكافحة الفساد في مؤسسات الدولة العراقية يجب تنشيط الدور التشريعي و الرقابي من جانب البرلمان .

ثانيا: الارادة الحقيقية لمكافحة الفساد

لقد وضعت الكثير من الاستراتيجيات القصيرة الامد لمكافحة الفساد و كان مصيرها الفشل وذلك لعدم وجود ارادة وطنية حقيقية من قبل القادة ، ولنجاح اي مؤسسة في مواجهة الفساد لابد من دعم سياسي حقيقي ومستمر من اجل ضمان

---

[٤٧] شيماء عادل فاضل " النزاهة وتطوير العملية الدستورية في العراق ، رؤية مستقبلية " *مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين ، العدد (٥١)* ، (كانون الثاني / ٢٠١٨) : ص ٤٥-٤٦.

[٤٨] انظر المادة (٦١ / سادسا ، سابعا ، ثامنا) من الدستور العراقي الدائم والنافذ لعام ٢٠٠٥ .

استمرار عملها وان لا يكون الدعم قصير الامد او محدود وإنما يفترض من القادة السياسيين و الكتل السياسية سواء كانت المشاركة منها في السلطة او المعارضة لها ان تقدم الدعم السياسي بكل اشكاله لمكافحة الفساد في مؤسسات الدولة [٤٩]، لقد اعاد رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي تأسيس المجلس الاعلى لمكافحة الفساد الذي اسسه رئيس الوزراء السابق حيد العبادي في تشرين الاول /٢٠١٥ وأشاد في ٩/كانون الثاني /٢٠١٩ الى انه سيسخر كل الامكانيات لإنجاحه وأكد ان الهدف من اعادة تشكيله هو اتخاذ الاجراءات الرادعة وتوحيد جهود الجهات الرقابية للتصدي للفساد وحماية المال العام من خلال انتهاج عدة سياسات للحد من الفساد وأهمها اعتماد مبدأ الشفافية والمسائلة ، وبما ان مسئولية مكافحة الفساد تقع على السلطات الثلاث (التنفيذية ، التشريعية ، القضائية) والجهات المرتبطة بها وعليها تبني سياسات تضمن من خلالها تطبيق معايير الشفافية في تعاملاتها فيما بينها من جانب والمهتمين بها من جانب اخر من اجل محاصرة ظاهرة الفساد المستشرية في غالبية اجهزة الدولة ومؤسساتها و تقليل اثاراها يجب تبني استراتيجية واضحة المعالم في مكافحة الفساد من قبل مجلس النواب العراقي ومن خلال ممارسة الرقابة على الاداء الحكومي عن طريق رفع تقارير الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة اليه من قبل ديوان الرقابة المالية ويستطيع مجلس الوزراء معرفة اوجه الخلل والقصور في اداء وزارة معينة وبعد ذلك يحيلها الى مجلس النواب وهنا يمتلك مجلس الوزراء حق اقالة المسئولين عن مناصبهم ممن لا تتطلب الموافقة على تعيينهم من قبل مجلس النواب وهم المدراء العاملون ومن هم بدرجتهم كما يجب اختيار موظفي كافة المؤسسات الدولة على اسس موضوعية منها الكفاءة العلمية والخبرة العملية والتخصص الوظيفي وكذلك الحرص والجدية والالتزام واحترام الوقت وليس على اساس المحاصصة السياسية والطائفية والمحسوبية ، وما يجب الاشارة اليه هنا ان ملاحقة جرائم الفساد تعتمد على كفاءة المحققين القائمين وقدرتهم على جمع الادلة بما يكفي لإدانتهم من قبل المحاكم المختصة لكن ما نراه في العراق ان التحقيق في قضايا الفساد توكل الى ضباط الشرطة والى محققي هيئة النزاهة او المحققين التابعين لمجلس القضاء الاعلى واغلب هؤلاء لا يتمتعون بالكفاءة والنزاهة بل اغلبهم تابعين الى جهات سياسية او حزبية تخل بتحقيق العدالة والحفاظ على المال العام بمعنى ان هيئة النزاهة والمفتشون العموميون يمثلون منظومة كاملة لمكافحة الفساد ويفترض برئيس الوزراء ان يستعين بها وليس تأسيس مجالس فقط لان الاشكالية ليست في المؤسسات وإنما في التطبيق . ونوضح هنا ان الهدف من التحقيق هو اصدار القوانين الرادعة وليس لهدف

[٤٩] بدرية صالح عبد الله " مبدأ سحب الثقة في النظم البرلمانية العراق انموذجا " (اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية /جامعة بغداد ، ٢٠١٩) ص ٢٩٠-٢٩١ .

الانتقام من المقصرين والفاسدين ومن اجل معالجة حالات الفساد والحد منها وتعزيز ثقة الشعب العراقي بالحكومة من خلال الزام المسئولين بالكشف عن الذمم المالية وما لهم من انشطة وهبات وموجودات واستثمارات في الخارج .

ثالثا: الاليات الاقتصادية والاجتماعية

من الاسباب الاساسية للفساد هي الفقر والبطالة ولمعالجة اشكال الفساد يجب البدء بمحاربة الفقر والبطالة وذلك من خلال قيام السلطة التشريعية بتشريع قوانين تأخذ بنظرية الاجر الاجتماعي في تحديد رواتب الموظفين بمعنى ان يكون راتب الموظف في الدولة كافي للعيش بالنسبة للعائلة المتوسطة [٥٠]، وذلك من خلال تسخير القدرات الدولة الوظيفية عبر استيعاب مكونات المجتمع في مؤسساتها سواء بشكل مباشر عبر الانخراط في مؤسساتها وبشكل غير مباشر عبر الانخراط في القطاع الخاص وذلك لاستيعاب الطاقات الشابة العاطلة عن العمل وبذلك يحقق هدفين الاول استيعاب المجتمع وحل مشكلة البطالة والثاني دعم مؤسسات الدولة من خلال استنهاض القطاع الخاص وتوجيهه بما يحقق وفرة اقتصادية للدولة من خلال تنويع المصادر الاقتصادية وهي خطوة اولى للخروج من مأزق الاقتصاد الريعي ، وصولا الى تحقيق العدالة الاجتماعية بالاقتصاد المتوازن والمستقر وبالتنمية المستدامة التي تناهض الفقر والبطالة والفساد ، اضافة الى ذلك تقليل من فوارق رواتب المناصب خاصة في رواتب الرئاسات الثلاث (رئيس الجمهورية ، رئيس مجلس النواب ، رئيس مجلس الوزراء) واعضاء البرلمان والوزراء [٥١] بالمقارنة مع رواتب موظفي الحكومة لان ذلك يؤدي الى الشعور بالغبن والتهميش مما يدفع الى الرشوة والاختلاس وسرقة المال العام .

كما يأتي دور القيم والمبادئ الدينية والاخلاقية في المجتمع العراقي التي تؤكد على تنمية الضمير الانساني للأفراد للحيلولة دون ممارسة حالات الفساد وأهمية تجنب (الربا ، الرشوة ، الاختلاس) وغيرها من الحالات التي تضر بالمصلحة الخاصة والمصلحة العامة للمجتمع .

و يكون الاعتماد الاول والرئيسي على النفس (الذات) البشرية في محاربة الفساد وترسيخ القيم الاخلاقية والثقافية وترسيخ روح المواطنة بين ابناء الشعب العراقي كافة وذلك من خلال تفعيل دور منظمات المجتمع المدني [٥٢] في مكافحة الفساد وحقوق الانسان ومبادئ الديمقراطية وبث الوعي وترسيخ مفاهيم النزاهة

---

[٥٠] وليد سالم محمد " الثقافة السياسية وأهميتها في السلطة وبناء الدولة في العراق الرؤية والآليات " *المجلة العربية للعلوم السياسية ، الجمعية العربية للعلوم السياسية ، العددان (٤١-٤٢)* ، (٢٠١٤) : ص ١٣٤.

[٥١] عامر حسن فياض " ديمقراطية العرب البحث عن الهوية " مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١٣ ، ص ٤٠ .

[٥٢] احمد عدنان كاظم " مأسسة السلطة في العراق بعد العام ٢٠٠٣ " *المجلة السياسية و الدولية ، الجامعة المستنصرية ، العدد (١٩)* (٢٠١١): ص ٢٥٠.

والاستقامة في اداء الواجب و التأكيد على دور الاعلام الوطني في مكافحة الفساد وتخصيص البرامج و الندوات والمؤتمرات التثقيفية وأيضا دور المؤسسات التربوية والثقافية والإعلامية عبر وسائل التلفزيون والصحف والانترنت ولا ننسى دور الجامعات العراقية في الحد من انتشار الفساد ونشر قيم النزاهة و تقويم السلوك المنضبط لدى الطلاب والشباب ومن خلال اشراك الاساتذة الاكاديميين بمختلف اختصاصاتهم العلمية لتبادل الخبرات مع المؤسسات المعنية لمكافحة قضايا الفساد .

اذا مما تقدم نرى مكافحة الفساد السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ في جميع مفاصل ومؤسسات الدولة تحتاج لتضافر جميع الجمهور وتبني سياسات وبرامج لتعزيز الرقابة وتفعيل دور البرلمان وقيام السلطة التشريعية بوظائفها التشريعية و الرقابية من خلال تبني استراتيجية واضحة المعالم لمكافحة الفساد [٥٣] ، وتفعيل دور المؤسسات الاجتماعية والثقافية والإعلامية والتعليمية والدينية من اجل القضاء على الفساد السياسي و بناء مؤسسات الدولة على أسس موضوعية وطنية [٥٤] ، لتحقيق مجتمع تنموي قائم على العدالة و النزاهة والاستقرار السياسي .

الخاتمة :

إن ظاهرة الفساد بصورة عامة والفساد السياسي بصورة خاصة جاءت بعد التغيير السياسي في العراق لعام ٢٠٠٣ ، وشملت جميع مفاصل المجتمع العراقي (الاقتصادية ، الاجتماعية ، المالية ، الادارية ، والسياسية) ، وان الفساد هو اخطر ظاهرة لأنه يهدد الامن والاستقرار والتنمية السياسية للبلد ، وهذا ما يؤدي الى ضعف وعجز الدولة وعدم قدرتها على مواجهة تحديات بناء الدولة .

إن ملف الفساد في العراق بعد العام ٢٠٠٣ متعدد الاتجاهات وهي سياسية وإدارية ومالية واقتصادية وله اسباب وعوامل عديدة ادت الى تفشي ظاهرة الفساد في العراق وفي جميع مؤسسات الدولة وأجهزتها وكان للأحزاب السياسية المتنفذة دور كبير في ذلك حفاظا على مصالحها المتبادلة الامر الذي جعل من مكافحة الفساد تحدي كبير لأي حكومة عراقية منذ عام ٢٠٠٣ حتى الوقت الحاضر ولأجل القضاء او الحد من الفساد بصورة عامة والفساد السياسي بصورة خاصة لابد من تضافر الجهود و الرؤية السياسية الشاملة .

---

[٥٣] طارق البشري ، *دور مؤسسات الدولة في مكافحة الف*ساد ،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٤) ص ٥٢٣.

[٥٤] احمد صدام ايدام ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٤٩ ــ ٥٥٠ .

ولمكافحة الفساد السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ يجب العمل على توافر الاليات و الادوات لتفعيل دور الدولة و مؤسساتها في مكافحة الفساد ومنها وضع استراتيجية اصلاحية وطنية شاملة وتتمثل بـالنقاط التالية :

١. الاليات القانونية والدستورية واهمها استقلالية السلطة القضائية لضمان المساءلة والمحاسبة وحماية حقوق الانسان والمواطن العراقي في اي ظلم او اجراء غير عادل هذا ما يعزز ثقة المواطن بحكومته مما يدفعه الى الالتزام بواجباته في الالتزام بدفع الضريبي على سبيل المثال وحماية المال العام من السرقة ، و ان اصلاح القضاء يكون باعتماد الاستقلالية في تعيين القضاة بعيدا عن الاسس الطائفية السياسية وان يكونوا ذو كفاءة و نزاهة وسرعة في اتخاذ قرارات حاسمة لقضايا الفساد وليس المماطلة وبعيد عن اي تأثيرات .
٢. تعزيز دور مؤسسات مكافحة الفساد وهيئة النزاهة العراقية والقضاء و ديوان الرقابة المالية و مكتب المفتش العام و الجهاز المركزي لمكافحة الفساد وترسيخ ثقافة النزاهة و الشفافية .
٣. الاليات السياسية و ذلك من خلال تفعيل دور البرلمان في ممارسة صلاحية في المسائلة السياسية و تعزيز الرقابة البرلمانية بعيدا عن الضغوطات التي تمارسها الاحزاب السياسية والصفقات المشبوهة ، اضافة الى ذلك القضاء على المحاصصة الطائفية و السياسية وتطبيق الديمقراطية القائمة على التداول السلمي للسلطة و التعددية السياسية للحيلولة دون تفرد جهة واحدة في ممارسة السلطة والحكم وقيام الاقلية النيابية بممارسة دورها في الرقابة الحكومية وتحديد الاخطاء و الحد من الفساد كذلك توفير الدعم الحكومي الواسع لمشاركة المواطنين في مكافحة الفساد واعتقال كبار الفاسدين .
٤. الاليات الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال تفعيل دور ديوان الرقابة المالية في مراقبة واردات و نفقات الدولة العراقية ويساعدها في كشف الفساد و الخلل في فقرات الميزانية العامة وإيجاد الحلول المناسبة لها . مع اتخاذ الاجراءات السريعة والعقوبات الشديدة تجاه مرتكبين الفساد الاداري والمالي وملاحقتهم ومحاكمتهم امام الرأي العام و وسائل الاعلام بكل شفافية .
٥. التأكيد على دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد و مشاركة الفعالة في تنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد وإضافة الى ذلك دور الصحافة و وسائل الاعلام والمؤسسات الاعلامية النزيهة والشفافة في نقل المعلومات والعمل على ضمان استقلالية الاجهزة الاعلامية والصحفية وتجنب انتماءها لأي جهة حزبية وذلك لتقديم المعلومات الدقيقة وتشخيص حالات الفساد والحد منها والاهم من ذلك وجود ارادة سياسية قوية ورغبة جادة من قبل الحكومة و مؤسساتها وأجهزتها في مكافحة الفساد والحد منه وتعزيز الثقة بين الحكومة وجميع القوى

السياسية وبين المجتمع من اجل تحقيق الاستقرار الامني و السياسي وبناء الدولة الديمقراطية العراقية .

المصادر :

اولا: الكتب

١. سالم محمد عبود . *ظاهرة الفساد الاداري والمالي* . ط٢ . بغداد: دار الكتب و الوثائق ، ٢٠١١ .
٢. المنجد في اللغة ، مادة (ف.س.د) ط٣٨ . .بيروت: دار المشرق ، ٢٠٠٠ .
٣. علي حسن الربيعي . *تحديات بناء الدولة العراقية صراع الهويات و مأزق المحاصصة الطائفية* .بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٧
٤. علاء فرحان طالب وعلي الحسين حميدي العامري . *استراتيجية محاربة الفساد الاداري والمالي _ مدخل كاملي* . عمان : دار الايام للنشر و التوزيع ، ٢٠١٤ .
٥. طارق البشري . *دور مؤسسات الدولة في مكافحة الفساد* .بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٤ .

ثانيا :المجلات العلمية

١. محمود عبد الفضيل " مفهوم الفساد ومعاييره " *مجلة المستقبل العربي* . العدد (٣٠٩) . ٢٠٠٤ .
٢. محمود عبد الفضيل " الفساد وتداعياته في الوطن العربي " *مجلة المستقبل العربي* ، العدد (٢٤٣) ، ١٩٩٩ .
٣. رحيم حسن العكيلي " الفساد : تعريفه و اسبابه و اثاره و وسائل مكافحته " *مجلة دراسات قانونية ، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد (٢٣)* ، ٢٠٠٩

٤. حميد فاضل حسن " الحكم الصالح : التضاد بين الفكر المثالي و الواقع الفاسد (العراق انموذجا) " *مجلة السياسة الدولية ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، العدد (٢٨ – ٢٩)* ، ٢٠١٥.
٥. وصال نجيب الغراوي " تعقيب على بحث نظلة احمد الجبوري تداعيات الفساد الاداري على الموقع السياسي العراقي في مجموعة باحثين " و وقائع الندوة العلمية التي عقدها قسم الدراسات القانونية في بيت الحكمة ، ٢٠١٨.
٦. كمال امين الوصال " الفساد دراسة في الاسباب و الاثار الاقتصادية " *مجلة عالم الفكر ، الكويت ، العدد (٢) ، المجلد (٣٨)* ، ٢٠٠٩
٧. خضر عباس عطوان ، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد ، المؤتمر العلمي السنوي ، هيئة النزاهة ، بغداد ، ٢٠٠٨ .
٨. سهير حسن " المسؤولية الاخلاقية في مواجهة الفساد الاداري المالي " *مجلة ديالى ، العدد (٦٥)* ، ٢٠١٥ .
٩. منير الحمش " الاقتصاد السياسي للفساد " *مجلة المستقبل العربي ، العدد (٣٢٨)* ، *حزيران* ، ٢٠٠٦ .
١٠. ناظم نواف ابراهيم ، ظاهرة الفساد في العراق بعد عام ٢٠٠٣ " دراسة في الاسباب والاثار و المعالجة " العدد (٣٠) ، *الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية* ، ٢٠١٦ .
١١. شيماء معروف فرحان" غياب الديمقراطية وأثره في نشوء الفساد" *مجلة المستنصرية للدراسات العربية الدولية (٤٤)، ك١* . ٢٠١٣، مركز المستنصرية للدراسات العربية الدولية.
١٢. جمال ابراهيم الحيدري " النماذج الاجرامية للفساد الاداري وقانون العقوبات العراقي " ندوة علمية عن الفساد الاداري وابعاده القانونية و السياسية و الاقتصادية . بيت الحكمة . بغداد . ٢٠٠٩ .
١٣. جاسم محمد الذهبي " الفساد الاداري والمالي في العراق " *مجلة كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة بغداد* ، ٢٠٠٥ .
١٤. حافظ علوان حمادي " المشروع الديمقراطي العراقي (الواقع الطموح) دراسة تنفيذية " *مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية_جامعة النهرين ، العدد (٢٩_٣٠)* ، ٢٠١٢ .
١٥. مروان سالم علي " دور الاستراتيجيات الدولية في مكافحة الفساد ودراسة حالة العراق " *مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية ، جامعة بغداد ، العدد (٨٠)* ، كانون الثاني ، ٢٠٢٠ .

١٦. بشرى محمد سامي وحاتم محسن محمد " الفساد الاداري و المالي و اثاره الاقتصادية والاجتماعية في العراق "*مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد (٤٠٦)* . ٢٠١٣ .
١٧. سالم سليمان وخضر عباس عطوان " الفساد السياسي و الاداء الاداري " دراسة في جدلية العلاقة " *مجلة دراسات سياسية ، بيت الحكمة* ، العدد (٢٠) ، ٢٠١٢ .
١٨. كرم عبد العزيز " حصاد جهود اعادة اعمار العراق " *مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية ، القاهرة ، العدد (١٦٤)* . ٢٠٠٦ .
١٩. خضر عباس عطوان " دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد " المؤتمر العالمي السنوي ، هيئة النزاهة ، ٢٠٠٨ .
٢٠. ثامر العامري " جدلية العلاقة بين الفساد الاداري والفساد السياسي " ندوة علمية عن الفساد الاداري ابعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية . بيت الحكمة . ٢٠٠٩ .
٢١. احمد صدام ايدام" سياسات الحد من مظاهر الفساد السياسي في مؤسسات الدولة العراقية" *مجلة ابحاث العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة المستنصرية ، العدد (٥ _٦)* ، ٢٠١٩ .
٢٢. د. ياسر علي ابراهيم " دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في العراق بعد عام ٢٠٠٣ " *مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، العدد (٥٥)* ، ٢٠١٨ .
٢٣. نبيهة محاسن " اثار ظاهرة الفساد الاداري وسبل معالجته " *مجلة الملتقى ، بغداد ، العدد (١٠)* ، ٢٠٠٨ .
٢٤. عبد الواحد مشعل " الادارة ومخاطر الفساد الاداري والمالي اجتماعيا واقتصاديا " ندوة علمية (الفساد الاداري ابعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية). بيت الحكمة . بغداد . ٢٠٠٩ .
٢٥. علي مراد كاظم .حسين باسم عبد الامير " الاثار السياسية للمحاصصة في العراق بعد العام ٢٠٠٣ " *مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العدد (٥٥)* ، ٢٠١٨ .

٢٦. حيدر ادهم الطائي " شرعنه الفساد ، دراسة في التشريعات الناتجة عن ظاهرة الفساد ، مجموعة باحثين" *مجلة حوار الفكر ، العدد (٣٦ _٣٧) ، المعهد العراقي لحوار الفكر* ، بغداد ، ٢٠١٦ .
٢٧. ياسين العيثاوي " دولة القانون في العراق ، المقومات والمعوقات " *مجلة شؤون عراقية ، العدد (٥)* ، كانون الثاني/٢٠١١ ، مركز العراق للدراسات ، بغداد .
٢٨. شيماء عادل فاضل " النزاهة وتطوير العملية الدستورية في العراق ، رؤية مستقبلية " *مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين ، العدد (٥١)* ، كانون الثاني / ٢٠١٨ .
٢٩. وليد سالم محمد " الثقافة السياسية وأهميتها في السلطة وبناء الدولة في العراق الرؤية والآليات " *المجلة العربية للعلوم السياسية ، الجمعية العربية للعلوم السياسية ، العددان (٤١-٤٢)* ، ٢٠١٤ .
٣٠. عامر حسن فياض " ديمقراطية العرب البحث عن الهوية " مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١٣.
٣١. احمد عدنان كاظم " مأسسة السلطة في العراق بعد العام ٢٠٠٣ " *المجلة السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، العدد (١٩)* ، ٢٠١١

ثالثا الرسائل والاطاريح

١. بشار محسن حسن الامارة " دور السلطة التشريعية في مكافحة الفساد الوظيفي " رسالة ماجستير . جامعة النهرين . القانون ، ٢٠١٢ .
٢. عماد صلاح عبد الرزاق، الفساد والإصلاح السياسي" دراسة مقارنة بين دول الجنوب والشمال " رسالة ماجستير منشورة . جامعة بغداد. كلية العلوم السياسية . ٢٠٠١ .
٣. صباح عبد الكاظم شبيب " دور السلطات العامة في مكافحة ظاهرة الفساد الاداري في العراق. اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية القانون . جامعة بغداد ، ٢٠٠٨.
٤. بدرية صالح عبد الله ، مبدأ سحب الثقة في النظم البرلمانية العراق انموذجا ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية /جامعة بغداد ، ٢٠١٩ .

رابعا:المواقع الالكترونية

١. نبيل الشـــيمي ، الفســـاد الســـــــــــياســـي ، الحـــوار المتمدن ٩ / ٥ / ٢٠١٣ ، http://ahewar.org .
٢. البيان الصحفي لرئيس منظمة الشفافية الدولية بيتر ايكن ، شبكة المعلومات الدولية على الموقع : www.trahsparehey.org .
٣. رحيم العكيلي ، الفساد (تعريفه ، اسبابه ، اثاره ، وسائل مكافحته) ، على الموقع الالكتروني ، (https://nazaha.iq /)
ثالثا الرسائل والاطاريح

خامسا:القوانين
١. الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ .